



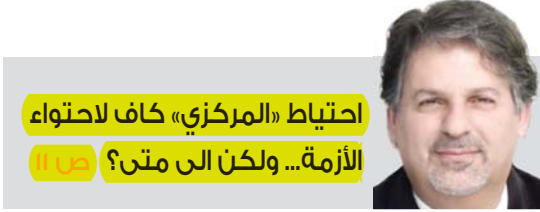
العدالة  
٥١٧٣  
الحقيقة  
٥٤٢٢

لأجل لبنان

# الشرف

مستمرة في الصدور منذ ١٩٢٦  
الجمعة ٢٠ كانون الأول ٢٠١٩ / العدد 21127 / 16 صفحة / 1000 ليرة

عريمت: الحكومة  
لحزب الله  
وباسيل الكومبارس  
ص ٢-٣



احتياط «المركزي» كاف لاحتواء  
الأزمة... ولكن الى متى؟ ص ١١

«الأسرة الإعلامية حريصة  
على هيبة القضاء ص ٧



## المشنونق دعاه الى الاعتذار لأن تكليفه غير ميثاقي ص ٣ أهل السنة يرفضون تكليف دياب مرشح حزب الله ص ٢-٣



رئيس الحكومة المكلف دكتور حسان دياب يتبلغ من رئيس الجمهورية ميشال عون قرار تكليفه في حضور رئيس مجلس النواب نبيه بري في قصر بعبدا مساء امس (دالاتي ونهرا)

## الراعي يحذر من المندسين في الانتفاضة ص ٢ و ٣

انسوا «ترامب» حتى  
نوفمبر المقبل!



بقلم عماد الدين أديب

منذ أيام وعلى مائدة  
عشاء في عاصمة عربية  
ضمت مجموعة محدودة  
من صناع القرار، تساءل  
التتمة على الصفحة ١٥

القطاع المصرفي  
وسقوط لبنان



بقلم خيرالله خيرالله

مثملا لم يوجد في العام ١٩٦٩  
من يستوعب النتائج المتربّبة  
عن توقيع اتفاق اتفاق القاهرة،  
باستثناء العميد ريمون أدّه، لا  
التتمة على الصفحة ١٥



(علي فرج)

من الاحتجاجات الشعبية في بيروت بعد تكليف دياب (قصص) ص (٧)

رأي الشرف

الميثاق

في الخطاب الاخير للسيد  
حسن نصر الله قال انه عندما  
كانت جماعة ٨ آذار اقلية  
و١٤ آذار اكثرية كنا نطالبهم  
دائما بحكومة وفاق وطني  
والآن بما ان ٨ آذار أصبحت  
أكثرية فلا يمكن إلا أن نسعى  
لتأليف حكومة وفاقية؟

هذا وحده يكفي لترجم ان  
التتمة على الصفحة ٢

عوني الكعكي

aounikaaki@elshark.com



عجاجة

من هذا المنطلق، نرى أن مصرف لبنان أصبح يواجه ثلاثة تحديات أساسية:

أولاً - الدفاع عن الليرة اللبنانية وهو أمر أساسي والمهمة الرئيسية التي أوكلت بها المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف.

ثانياً - تمويل الإستيراد بحكم أن ميزان المدفوعات يؤثر مباشرة على إحتياجات المركزي التي من مهامها دعم الثبات النقدي.

ثالثاً - تمويل إستحقاقات الدولة اللبنانية من الدين بالعملة الأجنبية ودفع أجور القطاع العام.

من هذا المنطلق، نرى أن المركزي يتعرض لضغط هائل وما كان يستطيع الصمود لولا الإحتياط من العملات الأجنبية التي كوّنها على مَرَّ عقدتين ونصف.

وهنا يمكن القول إن مرور الوقت من دون تشكيل حكومة له تداعيات سلبية جداً على إحتياجات مصرف لبنان ولكن أيضاً على الإقتصاد وعلى المالية العامة وعلى القطاع المصرفي. وبالتالي كلما طال الوقت ضعفت قدرات المركزي على الصمود أمام تداعيات الأزمة السياسية.

إن ما يتم تداوله من شائعات عن احتمال إفلاس المصارف التجارية وعن تعديل سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية يبقى بعيد المنال بحسب الأرقام الرسمية التي تُظهر أن الوضع ما زال تحت السيطرة. إلا أن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن إطالة أمد الأزمة سيمرر مرور الكرام، لا بل على العكس الإستمرار في الأزمة إلى ما لا نهاية سيفتح الباب على كل الإحتمالات.

## إحتياط المركزي كافٍ لإحتواء الأزمة.. لكن إلى متى؟

بروفسور جاسم عجاجة:

ثلاثين في المئة على الاقل من قيمة النقد الذي اصدره وقيمة ودائعته تحت الطلب، على ان لا تقل نسبة الذهب والعملات المذكورة عن (٥٠ في المئة) خمسين في المئة من قيمة النقد المصدر.

لا تؤخذ موجودات المصرف من النقد اللبناني بعين الاعتبار لحساب النسبتين المحددتين في الفقرة السابقة».

لذا وبدراسة ميزانية مصرف لبنان التي يُصدرها، نرى أن المصرف المركزي يحترم هذه النسب وبالتالي يلتزم المركزي دقاتي قانون النقد والتسليف. في الواقع نص هذه المادة يفرض عدد من الملاحظات:

أولاً - المادة لا تلحظ شي اسمه «إحتياط» بل «موجودات» بالعملات الأجنبية والذهب. والعارفون بالأمر المصرفية، يعلمون جيداً أن كل مُلكية يرافقتها شيء اسمه تاريخ الإستحقاق. لذا لبعض الخبراء الذين يُشككون في الإحتياط، نقول لهم أنه في الأسواق المالية لا يوجد شيء بالمطلق اسمه «ملكية» بل «ملكية مع تاريخ إستحقاق»! ومهمة مصرف لبنان هي الحفاظ في أي لحظة من اللحظات على القيمة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون النقد والتسليف.

ثانياً - إن قول البعض أن الإحتياط مؤلف من أموال المودعين ليس بـ «خطيئة» حيث أنه وفي النهاية كل قرش يعود لمالكة الأساسي بعد إنتهاء الإستحقاق. وهذا أمر معروف في الأسواق المالية (في لغة الأسواق) حيث أن الوديعة لأجل هي تخلي مؤقتة عن الملكية مقابل فوائد على المال المودع.

ثالثاً - الملاحظة الثانية تدفعنا إلى القول إن من إتهم المركزي بأنه قام بإعطاء المصارف أموال بواسطة الهندسة المالية، يعترف في نفس الوقت أن أموال مصرف لبنان ليست بأموال عامة! بل إن النتيجة المالية للمركزي في نهاية العام هو ما يُعتبر مال عام كما تنص عليه المادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف.

على كل الأحوال، السؤال الأساسي المطروح هو: إلى متى مصرف لبنان وإحتياطاته قادر على إمتصاص تداعيات الأزمة الحالية؟ في الواقع، كل ما يقوم به مصرف لبنان اليوم من دعم للمالية العامة لا يدخل ضمن صلاحياته المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف. إلا أن مصرف لبنان لا يمكنه ترك الدولة تُفلس (!) مهما كانت الأسباب لأن في ذلك نهباً للكبان اللبناني.

ليس بالجديد القول إن الأزمة الحالية التي تعصف في لبنان هي نتاج عدّة ملفات مثل الفشل في القيام بإصلاحات، دخول لبنان في صراع المحاور (أميركا - إيران، أميركا - روسيا)، الخلاف على الملف الغازي وترسيم الحدود مع العدو الإسرائيلي، مُشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والنازحين السوريين... كل هذه الملفات تجعل من المخاوف في الأسواق تتعاظم مع الصعوبات التي تواجه تشكيل حكومة جديدة خصوصاً أن حكومة لا يرضى عليها الثنائي الشيعي لن تُبصر النور، كما أن حكومة لا يرضى عليها الأميركيون سيكون لها تداعيات إقتصادية كارثية.

الغموض في الأسواق مع إعلان الرئيس سعد الحريري عدم قبوله تكليف تشكيل حكومة، أدى إلى فقدان الثقة أكثر في القطاع المصرفي اللبناني الذي بالغ أحياناً في بعض الإجراءات. فقدان الثقة هذا يجعل مُستقبل الإقتصاد رهينة الواقع السياسي أي تشكيل الحكومة.

بالتزامن تكاثرت الشائعات عن إحتمال إفلاس المصارف اللبنانية وتوقفها عن دفع الدولارات ابتداءً من مطلع العام المُقبل وهو ما نفتته جمعية المصارف وتؤكد بعض المُعطيات على الأرض مثل مصادر حصول الصيرافة على الدولارات!

عملياً وبفرضية أن بعض المصارف تواجه مُشكلة ملاءة (وهو أمر غير دقيق حتى الساعة) فإن المصرف المركزي قادر على أخذ بعض الخطوات لإستيعاب مثل هذه الأحداث، نذكر منها (أي الخطوات) دمج المصارف أو حتى شرائها!

فالمصرف المركزي يتمتع بتوزيع متوازن لأصوله بحسب المعايير النقدية على الرغم من تعرضه لدين الدولة بالليرة اللبنانية (التي يملكها عملياً) بأكثر من ٥٠٪ من إجمالي الدين بالليرة اللبنانية. وتبقى إحتياطاته كافية لإمتصاص أي صدمة نقدية أو مصرفية في ظل الظروف الحالية.

وبالحديث عن إحتياطيات مصرف لبنان، يتوجب ذكر أن المادة ٦٩ من قانون النقد والتسليف والمعدلة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦١٠٢ تاريخ ١٩٧٣-١٠٠٥ تنص على:

«على المصرف ان يبقي في موجوداته اموالاً من الذهب ومن العملات الاجنبية التي تضمن سلامة تغطية النقد اللبناني توازي (٣٠ في المئة)

## اعفاء السيارات من رسم بالمرافأ يلقى ترحيباً لدى المستوردين

أصدرت نقابة مستوردي السيارات المستعملة برئاسة ايلي قزي بياناً امس شكرت فيه وزير الاشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال يوسف فينانوس على اصداره إحالة الى المرافئ اللبنانية يطلب فيها اعفاء السيارات التي وصلت الى المرافئ اللبنانية من رسم أرضية المرفأ والغرامات المفروضة على التأخير.

كما توجهت النقابة بالشكر الى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير محمد شقير الذي تبنى طلبها وساهم الى حد كبير بالوصول الى هذا القرار عبر التواصل والتنسيق مع الوزير فينانوس.

وفي هذا الاطار، أكد قزي ان من شأن هذا القرار تخفيف الأعباء عن الشركات المستوردة السيارات المستعملة واعطائها هامش من الوقت لتأمين الأموال اللازمة لخراج السيارات من المرفأ خصوصاً في ظل هذه الظروف الاستثنائية والقاهرة التي تمر فيها البلاد.

واشار قزي الى وجود أكثر من ثلاثة آلاف سيارة مستوردة في مرفأ بيروت تابعة للشركات المستوردة للسيارات المستعملة، وهي وصلت الى المرفأ بعد ١٧ تشرين الأول تاريخ بدء الانتفاضة ولم يعد بإمكان الشركات دفع الرسوم الجمركية لخراجها جراء التدابير التي اتخذتها المصارف بوقف التسهيلات للشركات، وجراء توقف بيع السيارات، متوقفاً إمكانية ارتفاع عدد السيارات في الأيام المقبلة مع وصول الشحنات التي جرى التعاقد عليها في وقت سابق.

ودعا قزي الى تضافر جهود كل الجهات المعنية في الدولة لا سيما وزارة المالية وإدارة الجمارك للمساهمة في حل هذه الأزمة التي قد تتسبب في سقوط الكثير من شركاتنا.

وتوجه الى القضاء برسالة، فقال: «العفو العام اعطي حتى للمجرم، إغفونا موقتا وحتى يعيد الوطن عافيته من أحكامكم المالية والإفلاسية والتعاقدية إذا تعثر أحدنا».

وتوجه برسالة أخرى الى المصارف، فقال: «كمنا خفضتم للمودع خفضوا للمدين لأن الفوائد المطبقة حالياً تطبق لدى المرابين، فلا تنفذوا «وضع اليد» على أملاك أجدادنا وأبائنا في أيام عبي الوطن، فخافوا الله».

وقال محذراً: إن لم نجد أذانا صاغية عند كل من ذكرناهم في رسالتنا ويستجيب لمطالب محقة في هكذا ظروف القاهرة واستثنائية لا تظنن ضعفاً نبيك ولن نشكو ولن نطالب بعد الآن، سنفاجئكم بمقاومتنا وثورتنا وفعلنا وردات فعلنا كما فاجأكم ثورة أسقطت حكومة وأربكت تأليفها».

## الأشقر يعرض الواقع الفندقي المتعثر: لمساواتنا بالهندسات المالية والنازحين



الأشقر

وأعلن المطالب الآتية: مساواتنا بالمهجريين السوريين والمخيمات الفلسطينية بالكهرباء والمياه والتي لا تقطع عنهم. مساواتنا مالية الدولة المتوقفة عن دفع مستحقاتها وتمتوجباتها للضمان الإجتماعي وبدون غرامات ومهل. مساواتنا مالية الدولة المتوقفة عن دفع مستحقاتها للمستشفيات والمقاولين وغيرهم وبدون غرامات ومهل.

عقد رئيس نقابة أصحاب الفنادق في لبنان بيار الأشقر امس مؤتمراً صحافياً في فندق «فورسيزنز»- بيروت، في حضور أعضاء مجلس النقابة وحشد من أصحاب الفنادق في المناطق اللبنانية كافة. وعرض المؤتمر المراحل التي شهدتها القطاع الفندقي منذ العام ١٩٩٨ والصعوبات التي واجهها هذا القطاع منذ العام ٢٠١١ الى اليوم. وقال «جميع القطاعات الإنتاجية تشكو: التجارة، الصناعة، ونحن نشكو. نشكو أكثر من غرنا لأننا صناعة الـ٢٤ ساعة والـ٣٦٥ يوماً في السنة فلا تتوقف المصاريف حتى ساعة واحدة في السنة وهو أول قطاع يتأثر بالأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية وآخر قطاع يستعيد عافيته لأنه يتطلب ثقة خارجية أكثر منها داخلية وبالتالي ليس لديه سلعة يعوض بها».